

غالِب فاعور, إريك فرداي and معين حمزه (dir.)

## أطلس لبنان تحديات جديدة

Presses de l'Ifpo

---

# نقص التجاوب المؤسساتاتي

شادي عبد الله, ستيفان كارتيه et كلير جيليت

---

DOI : 10.4000/books.ifpo.11739  
Éditeur : Presses de l'Ifpo  
Lieu d'édition : Beyrouth, Liban  
Année d'édition : 2016  
Date de mise en ligne : 29 octobre 2018  
Collection : Co-éditions  
ISBN électronique : 9782351595459



<http://books.openedition.org>

### Édition imprimée

Date de publication : 1 janvier 2016

### Référence électronique

أطلس لبنان : تحديات جديدة : In نقص التجاوب المؤسساتاتي الله, شادي عبد ; كارتيه, ستيفان et جيليت, كلير. [en ligne]. Beyrouth, Liban : Presses de l'Ifpo, 2016 (généré le 16 septembre 2019). Disponible sur Internet : <http://books.openedition.org/ifpo/11739>. ISBN : 9782351595459. DOI : 10.4000/books.ifpo.11739.

---

# نقص التجاوب المؤسسي

شادي عبد الله وستيفان كارتنيه وكير جيليت

قليلة هي الاستراتيجيات الشاملة التي وضعتها السلطات العامة في ما يتعلق بالاستعداد والتكيف مع التغيرات المناخية أو لإدارة الكوارث الطبيعية. وإن كانت هذه الظواهر تدرس على نحو متزايد في لبنان، فإن التشريعات والكوادر لضمان تنفيذها لم تحدد أو تطبق أو تنفذ إلا جزئياً.

## بروز إشكالية التغيرات المناخية

منذ أواخر العام ١٩٩٠ ومطلع العام ٢٠٠٠، وبينما كان موضوع تغيّر المناخ يفرض نفسه في النقاش على الساحة الدولية، كانت الدراسات في لبنان تتنامى بشكل متزايد. تبنت المؤسسات الرسمية اللبنانية معظم هذه المبادرات خصوصاً وزارة البيئة والمنظمات الدولية كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD). وقد أدرجت قضية تغير المناخ في البداية كأحدى الإشكاليات ضمن المشاريع ذات المواضيع العامة، وذلك قبل أن توضع من أجلها برامج محددة، لا سيما في ما يتعلق بأخذها في الحسبان في المؤسسات كافة. نشط إطلاق برنامج العمل على المستوى الوطني في العام ٢٠١٣ لإدراج تغير المناخ في جدول أعمال التنمية في لبنان، ضمن هذا السياق. يستفيد هذا البرنامج، الذي يشرف عليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتنفذه وزارة البيئة، من ميزانية قدمتها الحكومة تبلغ ٥٠٠ ألف دولار. ويهدف البرنامج إلى تعزيز وضع استراتيجيات للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري والطلب من الجهات العامة والخاصة ضرورة اتباع تدابير معينة للحد من انبعاث غازات الدفيئة.

وعلى الرغم من الطموح الذي يحرك هذه المبادرات، لا يزال تنفيذها ينتظر تأسيس أنظمة المراقبة. وتبدو المجتمعات والجهات الفاعلة المحلية مستعدة إلى حد كبير. ولا تزال جدوى هذه المشاريع بحاجة للتقدير. كما أن التطورات الملحوظة على المستوى المحلي، كدعم الجزر الحرارية الحضرية في بيروت، لا تندرج في المشاريع الهادفة إلى تنظيمها: فإثر دراسة نشرتها وزارة الطاقة والمياه في العام ٢٠٠٥ بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تم إعداد مشروع قانون يحدد المعايير الحرارية للمباني ولكنه لا يزال ينتظر موافقة مجلس الوزراء.

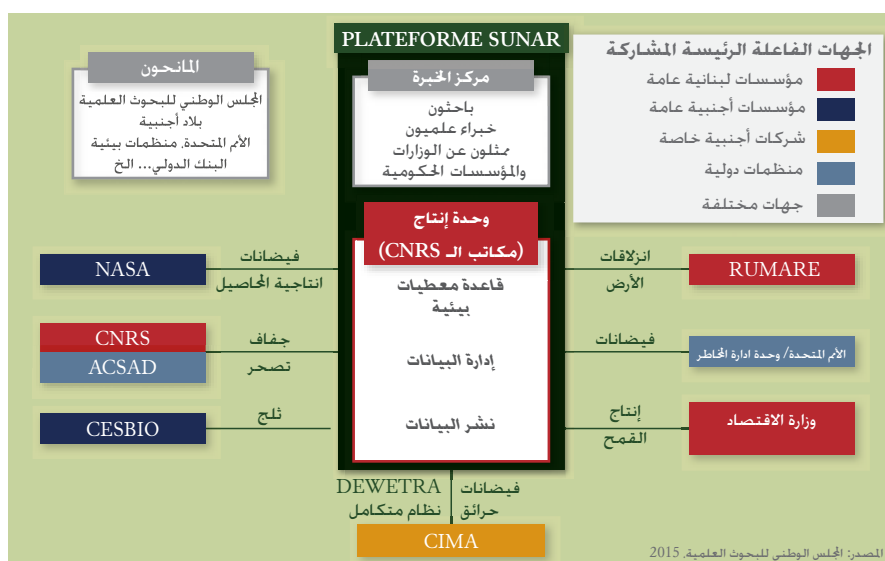
الشكل ٤-١٤: المشاريع الخاصة بموضوع تغير المناخ في لبنان



## المخاطر: تأسيس تدريجي لأنظمة متنوعة

فمعظم المشاريع القائمة في المناطق المعنية ظلت عبارة عن تدخلات طفيفة في بعض المجالات المحددة، على سبيل المثال بناء السدود وجدران الدعم للحد من آثار الانهيارات الأرضية وسقوط الصخور.

على الرغم من الآثار المدمرة لبعض الظواهر مثل الانهيارات الأرضية والتي لوحظت على مدى عقود عدة ودرست على نحو متزايد، لا توجد أية خطة بعد للوقاية من المخاطر التي تحصل على المستوى المحلي وإدارتها.



الشكل ٤-١٥: منصة سونار لتقييم المخاطر: فاعلون كثر.

حالات الكوارث الطبيعية عند وقوعها. كان إعداد قواعد المعطيات وتعيين فرق العمل قد تقدّمًا بشكل ملحوظ في العام ٢٠١٥. ومع ذلك، باستثناء هذه المشاريع وفي الوقت الراهن، لم يتم تخصيص أية ميزانية لإدارة المخاطر في المؤسسات العامة ولا تشارك الفعاليات المحلية إلا جزئيًا: لدى ثلاث محافظات فقط من أصل ثمان خطط للحد من المخاطر.

ومنذ منتصف القرن الحالي، أطلقت العديد من المبادرات في هذا الميدان. وقد انضمت الدولة اللبنانية إلى «خطة عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥»: للدول والجماعات المرنّة تجاه الكوارث»، المعتمدة في المؤتمر العالمي الخاص بالوقاية من الكوارث في كانون الثاني من العام ٢٠٠٥. مما دفع مكتب رئيس مجلس الوزراء للتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإطلاق مشروع بعنوان «تعزيز المهارات في ميدان إدارة المخاطر والكوارث في لبنان». وقد تم إنشاء وحدة تخفيف وإدارة المخاطر في داخلها، وإعداد خطة للاستجابة الوطنية. وتم تشجيع المؤسسات الرسمية، لا سيما وزارة التربية والتعليم العالي ووزارة الشؤون الاجتماعية، لإدراج مسألة المخاطر في أنشطتها. كما تم إنشاء منصة بدعم من المجلس الوطني للبحوث العلمية لتأمين

تحليل أفضل للمخاطر. وتشارك مجموعة واسعة ومنوعة من الفاعلين في هذا المشروع لجمع الحد الأقصى من المعطيات، بما في ذلك الآتية منها، ولضمان التحليل، خصوصاً لتمكين السلطات الرسمية من اتخاذ الخطوات اللازمة للحد من المخاطر بشكل أفضل وكذلك لتحسين إدارة

## كود الزلازل في طور التطبيق

الصادر في العام ٢٠١٢ تفتيشاً زلزالياً للمباني الجديدة، لكنه يترك الوقت للتكيف مع قطاع البناء لغاية ٢٠١٧-٢٠١٨، قبل تطبيقه على أي بناء جديد. وبسبب غياب مرجعية وطنية، تعتمد السياسة العامة رسمياً المعايير الدولية المعترف بها (الأميركية والفرنسية) بشرط الرجوع إلى رمز واحد للبناء المضاد للزلازل. و«البننة» الوحيدة فقط هي أن المرسوم يضم تسارع ثقالة أفقي للصخور بقيمة ٠,٢٥ g، وهو أعلى من ذلك المعتمد في العام ٢٠٠٥ والذي لم يطبق يوماً.

ثمة عامل أساس وهو عدم وجود قوانين ملزمة تنظم طرق عمران المناطق حيث من المحتمل أن تحدث الأخطار الطبيعية أو غياب لتطبيق التعليمات الموجودة، كما يبينها نموذج القواعد المضادة للزلازل. حتى لو تم وضع محاولة أولى لتنظيم تعليمات بناء مضادة للزلازل في العام ١٩٩٧، إلا أنه لم يصدر مرسوم فيها إلا في العام ٢٠٠٥ والذي يفرض الحصول على رأي مهندس وتسارع الثقالة الزلزالي الأفقي للصخور بقيمة  $0.2g$ . وظل العديد من أحكام المرسوم ٢٠٠٥ عبارة عن توصيات فقط، بسبب الافتقار إلى الوضوح في ما يخص الرقابة الفنية. ويفرض المرسوم